المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 2، العدد (1) يناير 2023
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آثار كوفيد-19 على الصناعات التحويلية العالمية مع إشارة موجزة لصناعة الغزل والنسيج في مصر

مها محمد مصطفى الشال

أستاذ مساعد، معهد التخطيط القومي، مصر

maha.elshal@inp.edu.eg
mahaelshal@hotmail.com

Effects of Covid-19 on Global Manufacturing Industries With a Brief Reference to Spinning and Weaving Industries in Egypt

Maha Mohamed Moustafa Elshal

Associate Professor, Institute of National Planning (INP), Egypt

maha.elshal@inp.edu.eg
mahaelshal@hotmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2023.283102 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2023.283102**

- تاريخ استلام البحث: 2022/11/27، وتاريخ قبوله: 2022/12/12
- توثيق البحث: الشال، مها. (2023). آثار كوفيد-19 على الصناعات التحويلية العالمية مع إشارة موجزة لصناعة الغزل والنسيج في مصر. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *2*(1)، 66-110.

مستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل آثار جائحة كورونا على الصناعات التحويلية بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر، وذلك بالاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وباستخدام أداة التحليل الوصفي. وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا قد أثرت سلبًا عالميًا على قطاع الصناعات التحويلية، وعلى صناعة الغزل والنسيج، وذلك عبر قنوات عديدة، منها: التأثير على جانب الطلب، وهيكل التصنيع، وسلاسل التوريد العالمية. كما أثَّرت أزمة كورونا تأثيرات سلبية على صناعة الغزل والنسيج في مصر، تمثلت في انخفاض مبيعاتها المحلية، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من غزول وأقمشة، وانخفاض صادرات عام 2020 مقارنة بعام 2019، ومعاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج. وقد تدخلت مصر بالعديد من الإجراءات في الأجل القصير بغية الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا، وحفز صناعة الغزل والنسيج. وتوصي الدراسة بضرورة تغيير نمط اندماج الصناعات المصرية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، ودعم صناعة الغزل والنسيج، وتنويع مصادر حصولها على مستلزمات الإنتاج، وإعادة هيكلة مصانعها وفقًا لمتطلبات التكنولوجية الحديثة، وتشجيع إنشاء المدن النسيجية المتكاملة، وتأهيل العاملين وتدريبهم على التقنيات الحديثة.

الكلمات الدالة: جائحة كورونا، الصناعات التحويلية، الغزل والنسيج، سلاسل التوريد العالمية، مصر

Abstract

The study seeks to analyze the effects of the COVID-19 pandemic on manufacturing industries with application on Egypt's spinning and weaving industry, through adopting deductive and inductive approaches and using the descriptive-analytical method. The study reveals that the COVID-19 pandemic has adversely impacted the manufacturing and spinning and weaving industry globally. That impact extends to the demand side, the manufacturing structure, and the global supply chains. Additionally, the pandemic negatively impacted the spinning and weaving industry in Egypt, represented in the drop in local sales, the increase in the prices of production inputs from yarn and fabrics, the decrease in 2020 exports compared to 2019, and the lack of production inputs for some spinning and textile factories, among others. Egypt has intervened by undertaking many actions to mitigate the negative impact of the pandemic in the short term and to stimulate the spinning and weaving industry as a whole. The study envisions the need to change the integration pattern of the Egyptian industries into the global supply chains, diversify the production sources as much as required by the spinning and weaving industry, restructure and upgrade the spinning and textile factories in compliance with modern technology standards, support the spinning and weaving industry, encourage the establishment of integrated textile cities, and train and enhance workers' capacities to comply with modern technologies.

Keywords: COVID-19 pandemic, manufacturing industries, spinning and weaving, global supply chain, Egypt

مقدمة

شكلت جائحة كوفيد-19 أكبر مصادر القلق والخوف للناس في جميع أنحاء العالم على حياتهم الشخصية من مخاطر فقدان الحياة، إلى مخاطر فقدان العمل، والدخل، وتردّي مستويات المعيشة. ولم تؤثر جائحة فيروس كورونا على ملايين الأرواح فحسب، بل امتد تأثيرها ليشمل أيضًا ملايين الشركات عالميًا. ومن ثَمَّ، يمكن القول بأن جائحة كورونا قد هزت أركان العالم، واضطربت معها جميع مناحي الحياة.

فقد أعادت جائحة كورونا إلى الأذهان الاضطرابات الكبرى التي عانى منها قطاع التصنيع خلال الأزمة المالية (2008-2009)، والتي استغرق القطاع خلالها ثلاث سنوات للعودة إلى ما كان عليه، بيد أن الأزمة الحالية اختلفت في طابعها عما سبقها، للأفضل وللأسوأ؛ فللأفضل كانت مستويات الإنتاج قبل كوفيد-19 قد تراجعت بالفعل، ولم تؤهل الشركات نفسها للنمو القوي كما كانت قبل الأزمة المالية؛ وللأسوأ حيث أن تلك الأزمة هي من أكثر الأزمات انتشارًا وتوسعًا (Kronenwet, 2020).

ففي الصين، التي تضم الغالبية العظمى من المصانع، وتقوم بتزويد العديد من وحدات التصنيع في جميع أنحاء العالم بالمواد الخام، تم اتخاذ إجراءات الإغلاق لوقف انتشار الفيروس؛ مما أدى ذلك إلى توقف مرافق التصنيع، وعرقلة سلاسل التوريد العالمية بأكملها، وانخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وتراجع الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وقدَّرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 5-15%، بسبب إغلاق المصانع والانهيار في قطاع التصنيع (UNCTAD, 2020).

وفي مصر، تشكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية -بشكل عام- إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 15% عام 2020، وتمثل صناعة المنسوجات والملابس 8% من القيمة المضافة

للصناعة عام 2019، عقب تراجعها من 39% عام 1964، وذلك وفق قاعدة بيانات البنك الدولي؛[1] الأمر الذي يشير إلى أن صناعة المنسوجات والملابس في مصر تواجه تراجعًا حادًا فقدت معه ما يعادل ربع قيمته على مدار العقود الخمسة الماضية؛ تارة بسبب إهمال القطاع وتعاظم مشكلاته، وأخرى لعدم القدرة على مواجهة المنافسة، وإحداث التطور التكنولوجي.

وعلى الرغم مما يواجهه المصنعون في كل مكان حول العالم من خطر الاضطراب، والتغيير العميق، والركود الناشيء الذي وصل بالفعل إلى قطاعات متعددة، إلا أنه هناك إجراءات يمكن لشركات التصنيع اتخاذها لمواجهة الجائحة (Oliver Wyman, 2020).

مشكلة الدراسة

خلَّفت جائحة كورونا آثارًا عديدة على الاقتصاد العالمي، شأنها في ذلك شأن القطاعات المُكونة له، ومنها الصناعات التحويلية، فما بين إغلاق جزئي وآخر كلي، كانت الصناعات التحويلية والقائمين عليها من أصحاب الأعمال والعمال في مرمى الخطر، خاصة تلك الصناعات التي لا تزال مساهمة عنصر العمل فيها تأخذ حيزًا أكبر؛ الأمر الذي تمخضت عنه تداعيات سلبية، سواء على صعيد الناتج والإنتاجية، أو على صعيد الطلب، وأجور العمال، وساعات العمل. فجائحة كورونا ليست أزمة اعتيادية، بل هي أزمة مركبة ومتداخلة، تصب في جانبي العرض والطلب.

في إشارة موجزة لصناعة الغزل والنسيج، **تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الصناعات التحويلية في مصر؟** وذلك إلى جانب الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما تداعيات جائحة كورونا على الصناعات التحويلية العالمية؟

2- ما واقع وأداء الصناعات التحويلية في مصر فيما قبل جائحة كورونا-19؟

[1] لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
.https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS

3- ما إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة آثار كورونا على صعيد صناعة الغزل والنسيج؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1- رصد أهم آثار كوفيد-19 على الصناعات التحويلية العالمية.

2- بيان أثر كوفيد-19 على الصناعات التحويلية، بصفة عامة، وصناعة الغزل والنسيج في مصر، بصفة خاصة.

3- تقييم أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة؛ لتساعد الصناعات التحويلية على مجابهة آثار الجائحة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها على **المستوى النظري**، من دراسة آثار كوفيد-19 على الصناعات التحويلية في الاقتصاد العالمي، عبر تحليل قنوات التأثير المختلفة. إضافة إلى الأهمية التحليلية التي يتم من خلالها تناول تأثير كوفيد-19 على الصناعات التحويلية في مصر، وعرض تطور هذا القطاع قبل الجائحة، وبعدها. وكذلك تكتسب الدراسة أهميتها **التطبيقية**، جرَّاء الدور المهم للصناعات التحويلية في الاقتصاد العالمي، ومحاولة الدراسة تناول واقع قطاع الغزل والنسيج في مصر، وتطوره، والإجراءات التي اتُخذت للتصدي لجائحة كوفيد-19. ولما كانت للجائحة آثار متعددة الأبعاد تؤثر -بشكل مباشر وغير مباشر- على قطاع الصناعات التحويلية، فإن تناول هذه الآثار يُعدُّ أمرًا ضروريًا لصانعي القرار، ومجتمع الباحثين، والشركاء، وأصحاب المصلحة على مستوى الاقتصاد العالمي والمصري.

فرضية الدراسة

1- حيث أثرت جائحة كورونا سلبًا وبصورة متعددة الأبعاد على قطاع الصناعات التحويلية؛

2- فيمكن اتباع نهج تعميق الصناعة المحلية في مجال الغزل والنسيج كملاذ آمن لدعم دور الاقتصاد المصري والتنموي؛ لمواجهةالآثار السلبية والمتعددة الأبعاد لجائحة كورونا على قطاع الصناعات التحويلية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وقد أُستخدم المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي في جمع البيانات وتحليلها، بينما أُستخدم المنهج الاستنباطي من خلال تحديد مشكلة الدراسة، وفرضيتها، وأهميتها؛ بغية تحقيق أهداف الدراسة، والوصول لاستنتاجات من منظور عام للصناعات التحويلية، وإلى منظور خاص لصناعة الغزل والنسيج. وفي ضوء ذلك، فقد تم الاعتماد على التقارير الدولية والبيانات من مصادر مختلفة، مثل: البنك الدولي، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم، تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام، فبعد المقدمة يتناول القسم الأول تحليل آثار جائحة كورونا على الصناعات التحويلية في العالم، ويتناول القسم الثاني تحليل أداء ومؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في مصر ما قبل جائحة كورونا، ثم يتطرق القسم الثالث إلى أهمية صناعة الغزل والنسيج في مصر، والمؤشرات قبيل الجائحة، وآثار جائحة كورونا على الصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج، ومن ثمَّ، استعراض دور الدولة في تحفيز صناعة الغزل والنسيج في مصر.

آثار جائحة كورونا على الصناعات التحويلية في العالم

تُعدُّ الصناعات التحويلية أحد أهم القطاعات الرائدة في هيكل الاقتصادات المتقدمة، وتُجدر الإشارة إلى أنه كلما كان هذا القطاع متقدمًا، كلما ساعد الدولة على إحراز مستوى متقدم من التنمية، فضلًا عن تعزيز القدرات التنافسية وتوليد فرص العمل. وعلاوة على ذلك، تعتبر الصناعة التحويلية أحد الأنواع الرئيسة للصناعة، التي تتم عبر عملية معالجة المواد الخام من أجل تحويلها إلى سلع تامّة الصنع، وذلك عن طريق استخدام المعدات الحديثة، والأيدي العاملة، وعمليات المعالجة الكيميائية. وتتطلب مراحل الصناعة التحويلية إنتاج المكونات المختلفة المستخدمة، ودمجها. بالإضافة إلى ذلك تؤثر ديناميكيات الشركة أيضًا على انخفاض الإنتاج والتوظيف في قطاع التصنيع (Sulistiyani and Riyanto, 2020).

الصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج في العالم: نظرة عامة

على مدى العقدين الماضيين، أثَّرت العولمة السريعة -بشكل كبير- على قرارات التصنيع العالمية، فعلى الرغم من السعي الدائم للشركات للحصول على مزايا التكلفة؛ من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، فإن قرار موقع التصنيع العالمي النموذجي يعكس أكثر من السعي وراء انخفاض تكاليف العمالة، فهو يشمل تقييمًا للجوانب المهمة المتعلقة بالموقع، والتي تحدد مدى نجاح عملية التصنيع، واستدامتها، مثل: الوصول إلى الموردين الرئيسين، والأسواق الرئيسة، وكفاية البنية التحتية المحلية، وتعظيم عوائد الاستثمار، وما إلى ذلك. وتختلف هذه العوامل الحرجة حسب المنطقة الجغرافية، ويمكن تجميعها وفقًا لعوامل الموقع الحرجة الأساسية، ومنها: الهبة النسبية، ومناخ الأعمال، والمخاطر، وسلسلة التوريد، والموقع والبنية التحتية، والتكاليف (Deloitte, 2021).

تطور قيمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد العالمي

يوضح تطور القيمة المضافة للتصنيع على مستوى العالم خلال الفترة (2000-2021)، والذي شهد قفزة هائلة من 8.15 تريليونات دولار عام 2000 إلى 13 تريليون دولار عام 2021 (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2022)، أنه في عقدين من الزمان قد تزايد بنسبة 45%، وذلك نتيجة لتطورات وقفزات هائلة في التكنولوجيات، والرقمنة، والأتمتة، وغيرها من العوامل التي دفعت التصنيع للتقدم. ومع ذلك، فقد تراجعت نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من 19% إلى 17%. كما سجلت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية متوسطًا بلغ نسبته 12.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي 2019.[2] ووفقًا للبيانات التي نشرتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، استحوذت الصين على 28.7% من ناتج التصنيع العالمي عام 2019، وهذا يضع الصين في المقدمة على الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك أكبر قطاع تصنيعي في العالم، فقد بلغ إجمالي القيمة المضافة لقطاع التصنيع الصيني ما يقرب من 4 تريليونات دولار عام 2019، ويشكل التصنيع ما يقرب من 30% من إجمالي الناتج المحلي. أما الاقتصاد الأمريكي الأقل اعتمادًا على التصنيع، فقد مثَّل قطاع التصنيع ما يناهز 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 (Richter, 2021). ويوضح الشكل رقم (1) أكثر الدول التي تتصدر المشهد العالمي في قطاع الصناعات التحويلية، يأتي في مقدمتها الصين، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا.

[2] تم الحصول على هذه البيانات من قاعد بيانات The Global Economy.com متاحة على الرابط: التاليhttps://www.theglobaleconomy.com/rankings/Share_of_manufacturing/

الشكل 1

أكبر الدول الصناعية في العالم من حيث نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2020 (%)

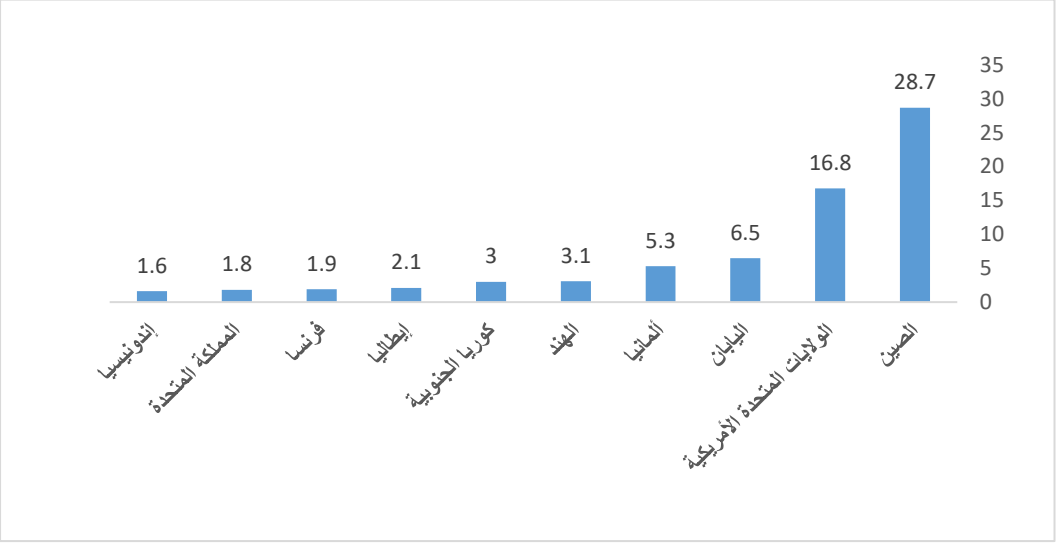

المصدر: قاعدة بيانات Statista.

ويتضح من الشكل السابق تركز الصناعات التحويلية في دول معينة؛ حيث تستحوذ الصين على قرابة ثلث هذه الصناعات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، فإن الترابط بين الصناعات التحويلية والصين يجد صداه في أن الصين هي أول البلدان التي شهدت الإصابة بكوفيد-19. وقد أظهر تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO, 2021) نموًا في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 3.3% في الربع الأخير من عام 2021، لكنه أظهر أيضًا وتيرة مختلفة من التعافي عبر المناطق والقطاعات؛ على سبيل المثال، انتعشت الصين سريعًا، وتجاوزت مستوى إنتاجها قبل انتشار الوباء منذ الربع الثالث من عام 2020.

ومع ذلك، شهدت الصين أدنى معدل نمو سنوي منذ عام 2006 بلغ 3.1%، وسجل الإنتاج في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة زيادة ملحوظة بنسبة 4.3%، وإن كان ذلك مع زيادة التقلبات بمرور الوقت. ومن ناحية أخرى، تجاوزت الاقتصادات الصناعية مستوى إنتاجها قبل انتشار الوباء منذ الربع الأول من عام 2021، وهي تواجه الآن نموًا مستقرًا على أساس سنوي

بنسبة 3.2%. وقد زاد الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة 9.4% عام 2021، بعد الانخفاض المرتبط بالوباء بنسبة 4.2% عام 2020 (UNIDO, 2022).

صناعة النسيج العالمية

لا يزال النمو العالمي لصناعة النسيج مدفوعًا بأكبر البلدان المنتجة للنسيج في العالم، وكبار مصدري النسيج عام 2020، حيث يمتلكون بشكل أساسي مقومات زيادة إنتاجهم ومبيعاتهم من المواد؛ مثل: القطن، والغزل، والألياف، وغيرها من المنتجات النهائية أو الملابس. وبينما لا تزال الصين أكبر منتجي ومصدري النسيج في العالم، تُظهر أسواق النسيج الرئيسة الأخرى أيضًا معدل نمو سنوي إيجابي على مدى السنوات القليلة الماضية؛ مثل: الاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة.

وقد قُدرت صناعة النسيج العالمية بنحو 920 مليار دولار أمريكي عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى ما يقرب من 1,230 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024؛ ما يمثل معدل نمو سنوي مركب ثابت يقارب 5٪ خلال فترة التوقعات.

وعام 2019، سيطر القطن على سوق النسيج بنحو 378.6 مليار دولار أمريكي بسبب خصائصه؛ الامتصاص العالي، والقوة. واستحوذ البوليستر على 28٪، والذي من المتوقع أن يسجل معدل نمو كبير بحلول عام 2024 بسبب خصائصه؛ مقاومة الانكماش الممتازة، والقوة العالية (Global Textile Industry Factsheet, 2020).

وبلغت قيمة سوق النسيج العالمي ما قيمته 993.6 مليار دولار أمريكي عام 2021، ويرجع هذا النمو –بشكل أساسي– إلى إعادة ترتيب الشركات لعملياتها، والتعافي من تأثير جائحة كوفيد-19 ومن الإجراءات الاحترازية التي شملت إغلاق الأنشطة التجارية وأدت إلى تحديات تشغيلية (Grand View Research, 2022).

ومن المتوقع أن يصل حجم السوق إلى 821.87 مليار دولار عام 2025 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6٪، وتأتي الصين في المقدمة كأكبر منتج ومصدر للنسيج في العالم لكل من المنسوجات والملابس الخام، بأكثر من نصف إنتاج النسيج العالمي كل عام، وتأتي الهند كإحدى أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنسيج في العالم، حيث تبلغ قيمة صادراتها أكثر من 30 مليار دولار أمريكي سنويًا، وتقدر صناعة النسيج فيها بنحو 150 مليار دولار أمريكي؛ أي أكثر من 6.9٪ من إجمالي إنتاج النسيج في العالم، وتُعدُّ الولايات المتحدة المنتج والمصدر الرئيس للقطن الخام، وهي أيضًا أكبر مستورد للمنسوجات والملابس الخام (ReportLinker, 2022).

وبالنظر إلى أكبر عشر دول منتجة للنسيج عام 2019، نجد أن الصين تستحوذ على هذه الصناعة بأكثر من النصف 52.5%،[3] تليها الهند، والولايات المتحدة الأمريكية 6.9%، و5.3%، على الترتيب. وعلى مدى السنوات الأخيرة، حقق العديد من البلدان النامية الأخرى أيضًا نموًا هائلًا في صناعاتها النسيجية، مع زيادة استثماراتها في صناعة المنسوجات أو الملابس. كما شهدت دول، مثل: باكستان، وإندونيسيا، وتايلاند، وسريلانكا، بالإضافة إلى عدد من دول أمريكا الجنوبية، نموًا كبيرًا في إنتاج النسيج في السنوات الأخيرة (المرجع السابق، ص13).

وكان من المتوقع أن يبلغ حجم سوق النسيج العالمي 1000.3 مليار دولار أمريكي عام 2020. ومن المتوقع أن ينمو سوق النسيج العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.4٪ من عام 2021 إلى عام 2028، مع زيادة الطلب على الملابس من صناعة الأزياء مقرونًا بنمو المنتجات

3 الصين هي أكبر منتج ومصدر في العالم لكل من المنسوجات والملابس الجاهزة. وعلى الرغم من أن الصين تصدر كميات أقل من الملابس والمزيد من المنسوجات إلى العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، فإن البلاد تحتفظ بمكانة أكبر منتج ومصدر. والجدير بالذكر أن حصة سوق الصين من صادرات الملابس العالمية تراجعت من ذروتها البالغة 38.8٪ عام 2014 إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 30.8٪ عام 2019 (31.3٪ عام 2018)، وفقًا لمنظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، شكلت الصين 39.2٪ من صادرات المنسوجات العالمية عام 2019، وهو رقم قياسي جديد، والصين لها دور بشكل متزايد كمورد للمنسوجات للعديد من البلدان المصدرة للملابس في آسيا.

الإلكترونية، ومن المتوقع أن تقود منصات التجارة الإلكترونية السوق خلال فترة التوقعات. وفي بعض التقديرات لصناعة النسيج لعام 2020 تبلغ قيمة الصناعة ما يقرب من 3 تريليونات دولار أمريكي، وتشمل إنتاج وصقل وبيع كل من الألياف الاصطناعية والطبيعية المستخدمة في آلاف الصناعات.[4] وتعتبر الولايات المتحدة المنتج والمصدر الرئيس للقطن الخام، كما تُعدُّ أيضًا أكبر مستورد للمنسوجات والملابس الخام. وتبلغ قيمة صناعة المنسوجات والملابس في الولايات المتحدة حوالي 70 مليار دولار أمريكي عام 2020، وهي لا تزال إحدى أهم قطاعات الصناعة التحويلية، وتحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث قيمة الصادرات. وتُعدُّ صناعة المنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي صناعة رائدة في الأسواق العالمية، حيث تمثل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى بقية العالم أكثر من 30٪ من السوق العالمي (Turrillo, 2020).

الصناعات التحويلية وكوفيد-19: صدمة مزدوجة. اجتذبت جائحة كوفيد-19 العالمية اهتمامًا متصاعدًا من الباحثين وغير الباحثين فيما يتعلق بتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وسياسات المكافحة الوقائية التي اتخذتها البلدان المختلفة والتأثيرات المتباينة، ومن بينها دراسات (McKibbin and Fernando, 2020; Alvarez et al., 2020; Jones et al., 2020; Baker et al., 2020)، التي فحصت وحللت تأثير الوباء على الاقتصاد العالمي، مع محاولة التوازن بين احتواء الجائحة والأداء الاقتصادي.

كما قام العديد من البلدان بتنفيذ عمليات إغلاق الحدود من أجل احتواء انتقال الفيروس بشكل فعَّال، ومع ذلك، فقد أصاب الوباء عددًا كبيرًا من الاقتصادات بشدة، مع تأخير كبير في تعافي الأعمال، وتضرر شبكة الإنتاج. وواجه العالم قصورًا واضحًا في العرض، أدى إلى خلل في

[4] تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات https://blog.bizvibe.com/blog/top-10-largest-textile-producing-countries.

سلاسل التوريد الأولية والنهائية؛ وبالتالي إحداث تأثير على سلاسل القيمة العالمية، وسلاسل التوريد والتجارة والاستثمار؛ مما سرَّع من اتجاه مناهضة العولمة (OECD, 2020). وقد تؤدي هذه التدابير إلى إحداث تغيير كبير في النظام الحالي للاقتصاد العالمي (Antràs, 2020).

ويُقيِّم مؤشر مخاطر التصنيع العالمي لعام 2021 التكاليف، والمخاطر، والظروف، التي تؤثر على التصنيع مع استمرار جائحة كوفيد-19، مؤكدًا على وجود آثار سلبية للجائحة على قطاع الصناعات التحويلية (Cushman, and Wakefield, 2021). كما ذهب Gozgor (2018) إلى أنه من المؤكد إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية في سياق مناهضة العولمة، ومن المتوقع أن تُسرِّع في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، لأن تكوين سلاسل القيمة العالمية بعد الجائحة لا يأخذ في الحسبان عوامل التكلفة؛ مما يؤدي إلى عدم استقرارها، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن نقلها.

ووفقًا للبنك الدولي (World Bank, 2020)، فقد مثَّل ركود كوفيد-19 أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات، حيث أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة 7٪ في البلدان الصناعية المتقدمة في عام 2020.

وعلى ضوء ما تقدم، فالصدمة والانكماش الاقتصادي في ظل جائحة كوفيد-19، يختلفان من حيث الاتساع، وشدة تراجع النشاط في العديد من القطاعات، ومن حيث طبيعته المتزامنة للغاية. فقد كان للوباء آثار اقتصادية غير مسبوقة وغير متكافئة من خلال الآثار المباشرة لاعتلال الصحة والوفيات الزائدة، والانكماش الشديد، أو توقف النشاط الاقتصادي أثناء الإغلاق العظيم، وانخفاض عرض العمالة، والاستهلاك، وانخفاض الدخل، وزيادة عدم اليقين (Hughes et al., 2020). ولذلك، فقد تأثر العاملون الأصغر سنًا والأقل أجرًا من الإناث، وذوي البشرة السوداء، والأقليات العرقية بشكل غير متناسب (McKinsey & Company, 2020).

ومن حيث تراجع النشاط، فقد حدث انخفاض هائل في إنتاج التصنيع، وخلص تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020b) إلى أن المملكة المتحدة ستتأثر سلبًا -بشكل خاص -بالركود لأسباب، منها الاعتماد الكبير على النقل، خاصة السيارات.

وكأكبر اقتصاد صناعي في العالم، بلغت القيمة المضافة لقطاع التصنيع الصيني 26.9 تريليون عام 2019؛ ما يمثل 28.1٪ من الناتج المحلي العالمي للتصنيع. وكانت الصين هي مهد الجائحة، وقد أثر انتشار الوباء -بشكل خطير- على تقسيم العمل داخل سلاسل القيمة العالمية داخل الصناعة (Song et al., 2021). ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد تراجع إسهام التصنيع في القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي من 27% إلى 26% بين عامي 2019 و2020، على الترتيب، بيد أنه سرعان ما عاد مجددًا للزيادة عام 2021 مسجلًا نفس نسبة ما قبل الجائحة؛ بقيمة بلغت 4.87 تريليونات دولار.[5]

ولسوء الحظ، لن تنتقل جميع الصناعات إلى مستويات ما قبل كوفيد-19. وبالتالي، سيؤثر ذلك على مستويات الطلب عند وصولها إلى الحد الأقصى من السعة، ويتم تمديد فترات التسليم، وزيادة الأسعار، ولا تزال القدرة على الشحن الجوي والبحري محدودة ومرتفعة التكلفة؛ ما يؤدى إلى فترات زمنية أطول، وتكاليف أعلى، وتركز المصانع مواردها على مجموعة أصغر من المنتجات، التي قد تجبر العملاء على استخدام منتجات أخرى لا تزال قيد الإنتاج. ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على قطع الغيار والاستثمارات الحالية في المعدات لمعالجة هذا الأمر. ومع ذلك، فإن المهل الزمنية لمعدات التصنيع تكون دائمًا طويلة، وحالة عدم اليقين في السوق تعني أن الثقة في هذا الاستثمار ضرورية (Frequency Products Ltd, 2021).

[5] لمزيد من التفاصيل، يمكن الجوع لقاعدة بيانات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.MANF.CD?locations=CN

وفي ظل الجائحة، تمر **سلسلة التوريد العالمية** وشبكة التصنيع بمرحلة حرجة للغاية، فقد أحدثت اضطرابًا هائلًا في إنتاج السلع، وحياة الناس، والنقل (Marco et al., 2020)، وأوضح مسح اتحاد الأعمال البريطاني للصناعة Confederation of British Industry أن إنتاج شركات التصنيع انخفض بنسبة 57٪ في الأشهر الثلاثة حتى يونيو 2020، مدفوعًا بالانخفاض في قطاعات السيارات ومعدات النقل، والهندسة الميكانيكية، والمنتجات المعدنية، وكانت الصناعات التحويلية في مرمى الأزمة الاقتصادية (Confederation of British Industry, 2020).

وعليه، تُعدُّ جائحة كوفيد-19 المستمرة، والركود الذي تنامى على إثرها من كبرى الصدمات التي تعرضت لها منظومة التصنيع في العالم حتى الآن، وتأتي في وقت كان فيه النظام البيئي في وضع مقلق بالفعل بعد عقود من تراجع التصنيع، وعقد من التقشف. وستظهر آثار هذه الصدمة أيضًا -بشكل غير متساوٍ- بسبب جغرافية النظام البيئي للتصنيع (Harris et al., 2020). وبسبب انتشار كوفيد-19، فقد تم إغلاق المصانع أو العمل بقدرات منخفضة، إلى جانب قيود على حركتي النقل والتجارة (Kumar, 2020). وبشكل عام، تشير التقديرات إلى أن الروابط غير المباشرة تؤدي إلى انخفاض الإنتاج بنحو 17٪ في الصناعات التي لا تتأثر بشكل مباشر بعمليات الإغلاق (OECD, 2020b).

وعلى ضوء ما تقدم، تتعدد تأثيرات جائحة كوفيد-19 على قطاع الصناعات التحويلية من عدة قنوات، هي:

1- **الطلب.** فقد تسبب فقدان/انخفاض نمو الوظائف، وانخفاض ثقة الأسرة، في انكماش الطلب الإجمالي على المنتجات، خاصة مع حدوث تحولات كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي، والتي تؤثر على توقعات الطلب. وبشكل عام، فقد شهدت بعض الصناعات انخفاضًا كبيرًا في الأعمال عام 2020، كما انخفضت الطلبات على معقمات الأيدي، والمطهرات، ومنتجات التنظيف

الأخرى. فيما شهد مصنعو منتجات التكنولوجيا الاستهلاكية ارتفاعات كبيرة، ومن المحتمل أن تُعزى إلى زيادة اعتماد المستهلكين على هذه الأجهزة أثناء العمل من المنزل (OCED, 2020a).

2- **التجارة والنزعة الحمائية.** يرتبط قطاع الصناعات التحويلية -بشكل كبير- بأداء السوق العالمية. وعلى طول سلسلة التوريد، أدت عمليات الإغلاق المتعلقة بالوباء إلى تفاقم التدهور العالمي في التجارة بعد الوباء. كما أن صعوبة الحصول على معدات الوقاية الشخصية في بداية الوباء كانت مثالًا على ذلك؛ ما دفع البعض إلى الحمائية. فعلى سبيل المثال، خصصت اليابان أكثر من ثلاثة مليارات دولار من حزمة التحفيز لمساعدة المصنعين على إخراج الإنتاج من الصين، وسط الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد (UNIDO, 2020).

3- **التأثير على هيكل التصنيع.** تسبب وباء كوفيد-19 في تغيير طريقة عمل العديد من الصناعات، وكان قطاع الصناعات التحويلية من أبرز القطاعات المتضررة؛ حيث توقفت عمليات الإنتاج وأغلقت العديد من المصانع، ولا سيما مصانع السيارات، والإلكترونيات، والفضاء، وما إلى ذلك. وقد تأثرت الصين -مركز التوريد العالمي للمواد الخام في السوق العالمية- كما أثرت الجائحة على سلاسل التوريد لكافة شركات التصنيع العالمية، نتيجة لفرض العديد من الإجراءات الاحترازية لتفادي تداعيات الجائحة (Bailey, 2020). هذا، وقد أوضحت نتائج دراسة (Magelssen, 2020) أنه تمت إعادة تشغيل العديد من شركات التصنيع خلال فترة الوباء؛ لسد حاجة الطلب العالمي من أجهزة التنفس الصناعي ومكوناتها، ومعدات الوقاية الشخصية الطبية، ومعقمات اليدين.

4- **التوظيف.** من وجهة نظر صاحب العمل/الموظف، فقد الملايين من العاملين وظائفهم. ومع هذه الخسائر، كانت الصناعة التحويلية تكافح بالفعل في كيفية نقل المعرفة المؤسسية إلى

الآخرين. وعلى المدى القصير، ومع استمرار انخفاض الإنتاج، قد لا يتم الشعور بهذه الخسارة الديمجرافية الرئيسة، ومع ذلك، عندما يزداد الإنتاج، ويُطلب من أولئك الأقل دراية بالعمليات الصناعية تحمل مسؤوليات إضافية، فقد تكون الخسائر مؤثرة أثناء توليهم مسؤولياتهم الجديدة دون الاستفادة من انتقال المعرفة المؤسسية من سابقيهم. وفي أستراليا خسر التصنيع 56,600 وظيفة في الربع الثاني من عام 2020 (Bridger, 2020).

5- **الأسعار**. ينفق المستهلكون أقل على السلع المصنعة في أعقاب جائحة كورونا ويرجع هذا – في المقام الأول– إلى حالة عدم اليقين والركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة، وهذا يعني أن المصنعين سيتكبدون خسائر فادحة خلال عام 2020، وربما يستمر تأثير الخسائر حتى عام 2021 إذا طال أمد انخفاض الطلب.

آثار كوفيد- 19 على قطاع المنسوجات والملابس. شهد العالم على مدار السنوات السابقة على جائحة كورونا تعطيل سلسلة التوريد الخاصة بصناعة المنسوجات والملابس وصناعة الأزياء بطرق مختلفة غير مسبوقة، ونظرًا لأن سوق النسيج العالمي مترابط، فإن تفشي الجائحة كان له تأثير عالمي بسبب قيود السفر، ونقص المواد الخام. ففي بنجلاديش حدث اضطراب قي سلسلة التوريد بسبب الزيادة في تكلفة الإنتاج؛ ما ينذر بالخطر لمصنعي ومصدري الملابس، حيث من المتوقع أيضًا أن ينخفض استهلاك الملابس في جميع أنحاء العالم أثناء الجائحة، وبعدها. لقد تأثرت الصناعة التحويلية بكوفيد-19، وكل نوع من أنواع التصنيع تعرض للتأثيرات بشكل مختلف (OECD, 2020b).

ومن بين آثار جائحة كورونا على صناعة النسيج تداعياتها على التجارة البينية أيضًا، التي تُعد سمة مهمة في صناعة المنسوجات والملابس في العالم. وعلى الرغم من الضغط المتزايد من الموردين الآسيويين والتنافسية من حيث التكلفة، تظهر إحصاءات UN Comtrade أن إجمالي

قيمة واردات منطقة الاتحاد الأوروبي من النسيج بلغ حوالي 73.8 مليار دولار أمريكي عام 2019، أي ما يعادل نحو 54.6٪ من الواردات في التجارة البينية. وبالمثل، بلغ إجمالي قيمة واردات دول الاتحاد الأوروبي من الملابس حوالي 204.0 مليارات دولار أمريكي عام 2019؛ أي ما يعادل نحو 37.4٪، وبالمقارنة تم استيراد ما يقرب من 98٪ من الملابس في الولايات المتحدة عام 2019، منها أكثر من 75٪ من آسيا (Eurostat, 2021; UNComtrade, 2021).

ويوضح الجدول رقم (1) تأثير كوفيد-19 على حركة تجارة النسيج في بعض البلدان التي شهدت تراجعا في معدلات نموها كما في الولايات المتحدة، والمغرب، وتركيا، والهند، غيرها.

الجدول 1

معدل نمو الصادرات (%) في صناعة الغزل والنسيج والملابس في بعض البلدان بين عامي 2019 و2020

البلدان	2019	2020
صناعة الغزل والنسيج		
الولايات المتحدة الأمريكية	13.7	12.7
المغرب	7.7	8.1
سويسرا	7.1	8.8
الصين	6.9	7.4
تركيا	6.4	6.5
المجموع	42.3	43.1
صناعة الملابس		
سويسرا	21.7	25
الولايات المتحدة الأمريكية	12.8	10.8
روسيا الاتحادية	8.3	8.4
هونج كونج	7.4	6.7
الصين	6.3	8
المجموع	56.5	59

المصدر: Eurostat, 2021, UN Comtrade.

يتضح أن صناعة المنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي ليست محصنة ضد كوفيد-19. وفقًا للاتحاد الأوروبي للملابس والمنسوجات (Euratex)، بلغ إنتاج المنسوجات، والملابس، في الاتحاد الأوروبي 9.3٪، و17.7٪، على التوالي، عام 2020 مقارنة بعام 2019 (Sheng, 2021).

ووفقًا لـ Euratex، اكتسب مؤشر ثقة الأعمال في الاتحاد الأوروبي لشهر مارس 2021 زخمًا، مع اتجاه تصاعدي مؤكد في صناعة النسيج (+3.8 نقطة)، وانتعاش متواضع في صناعة الملابس (+1.6 نقطة). ومع ذلك، أشار Euratex إلى أن شركات المنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي واجهت، ولا تزال تواجه، تحديات وشكوك هائلة في 2021 و2022، بدءًا من ارتفاع أسعار المواد الخام، وزيادة تكلفة النقل، وعدم الاستقرار السياسي في بعض وجهات المصادر الرئيسة، مثل: الصين، وميانمار (Lu, 2021).

وفي الولايات المتحدة، أثر فيروس كوفيد-19 على إنتاج المنسوجات والملابس، بشكل كبير، التي انخفضت بنسب تصل إلى 21.4٪ و14.9٪، على الترتيب، في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالعام الماضي. وتُعدُّ هذه النتيجة أسوأ من الانخفاض الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وكانت نسبته 15٪. ويُعدُّ الانخفاض في إنتاج المنسوجات الأمريكية عاملًا أساسيًا في الانخفاض الكبير في صاداراتها. ففي الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، انخفضت قيمة صادرات الغزل والنسيج الأمريكية بنسب بلغت 31٪، و19٪ سنويًا، على التوالي، عامي 2019 و2020 (Bureau of Economic Analysis, 2020).

ونظرًا لأن عملية الإنتاج أصبحت أكثر آلية، فإن قطاع تصنيع المنسوجات والملابس في الولايات المتحدة لا يخلق المزيد من فرص العمل، وحتى قبل الوباء، من يناير 2005 إلى يناير 2020، انخفض التوظيف في صناعة المنسوجات الأمريكية وتصنيع الملابس بنسب 44.3٪،

و59.3٪، على التوالي. ومع ذلك، فإن تحسين الإنتاجية يمكن أن يكون عاملًا حاسمًا وراء صافي خسائر الوظائف. وتُظهر البيانات أيضًا أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى فقدان أكثر من 83,700 وظيفة في قطاع تصنيع المنسوجات والملابس الأمريكي بين مارس وأبريل 2020، منها حوالي 80٪ استأنفت اعتبارًا من سبتمبر 2020. ومع ذلك، فإن الاتجاه التنازلي في التوظيف لم يتغير بالنسبة لقطاع صناعة المنسوجات والملابس في الولايات المتحدة (Lu, 2020).

ويظهر تراجع مستوى ثقة الأعمال عام 2020 تسجيلها لمعدلات سلبية، على الرغم من أنها عادت وبصورة أكثر تفاؤلًا مما كانت عليه في العام 2019، ثم تراجعت منذ بداية عام 2022، على خلفية اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، وتداعياتها المختلفة على الاقتصاد الأوروبي والعالمي. فقد انخفضت ثقة الأعمال في الاتحاد الأوروبي إلى 0.40 نقطة في أغسطس 2022 من 1.80 نقطة في يوليو من نفس العام. كما انخفض مؤشر مناخ الأعمال في منطقة اليورو إلى 0.76 في أكتوبر 2022، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2021، وسط ضعف التوقعات الاقتصادية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع تكاليف الاقتراض، فضلًا عن أزمة الطاقة المتفاقمة (Trading Economics, 2022).

أداء ومؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في مصر ما قبل جائحة كورونا

تُعدُّ الصناعة التحويلية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، فهي تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد المصري باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث يضمن القطاع الصناعي زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي، وتحسين الموازين الاقتصادية؛ سواء الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات، فضلًا عن تشغيل الأيدي العاملة، وتقليل معدل البطالة، وتوليد فرص عمل لكل الأجيال القادمة.

ومن ثَمَّ، فإن الارتقاء بمستوى الصناعات الحالية من الأهداف الأساسية لسياسات التنمية الشاملة، لا سيما أن هذا القطاع له وزن نسبي كبير من بين القطاعات الاقتصادية؛ حيث يسهم في الوقت الراهن بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف نحو 15% من إجمالي المشتغلين، بخلاف العمالة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تستوعب نحو 300 ألف عامل، كما أنه من حيث القدرات التصديرية تسهم الصناعة حاليًا بحوالي 80% من جملة الصادرات غير البترولية (وزارة التجارة والصناعة، 2022).

ولذلك، بات من المؤكد أن تحقيق التنمية الصناعية هو يُعدُّ أحد الطرق لتحقيق النمو؛ بسبب خصائص الصناعة، وأهمية سلاسل القيمة المضافة المتحققة بها، ومن ثَمَّ نصت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 في أحد أهدافها الكلية إلى التحول للتصنيع الشامل والمستدام، على أن كسب رهان التنمية الصناعية مرده إلى الحصول على التكنولوجيا، ابتكارًا أو تكيُّفًا أو نقلًا، ففي التجارب الناجحة للبلدان التي حققت تنمية صناعية كانت التكنولوجيا دائمًا هي المحرك الأساسي لتلك النجاحات (أبو القمصان، 2021).

وتلعب الصناعات التحويلية في مصر دورًا مهمًا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، والاستثمار، والتجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع غير الرسمي في الصناعات التحويلية. وقد عملت الدولة في بدايات المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد، وتحديدًا دور القطاع الخاص. ولقد تزايدت القيمة المضافة للصناعة في مصر لتسجل 60.91 مليار دولار عام 2019، وزادت زيادة طفيفة إلى 61.74 مليار دولار عام 2020، لكنها تراجعت إلى 58.15 مليار دولار عام 2021. وفي السياق ذاته، تمثل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 15% عام 2021، متراجعة من 16% عامي 2019 و2020، (البنك الدولي، 2022). وهذه النسبة تحول

دون التحول الهيكلي لتعميق الصناعات التحويلة في الاقتصاد المصري، وخاصة إذا ما قورنت بدول مثل كوريا الجنوبية، وماليزيا، والتي بلغت مساهمتها في هذا المؤشر 26.5%، و22%، على الترتيب؛ ما يشير إلى عدم وجود تقدم في هذا القطاع، أنظر الشكل رقم (2).

الشكل 2

القيمة المضافة للتصنيع ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر (2019-2021)

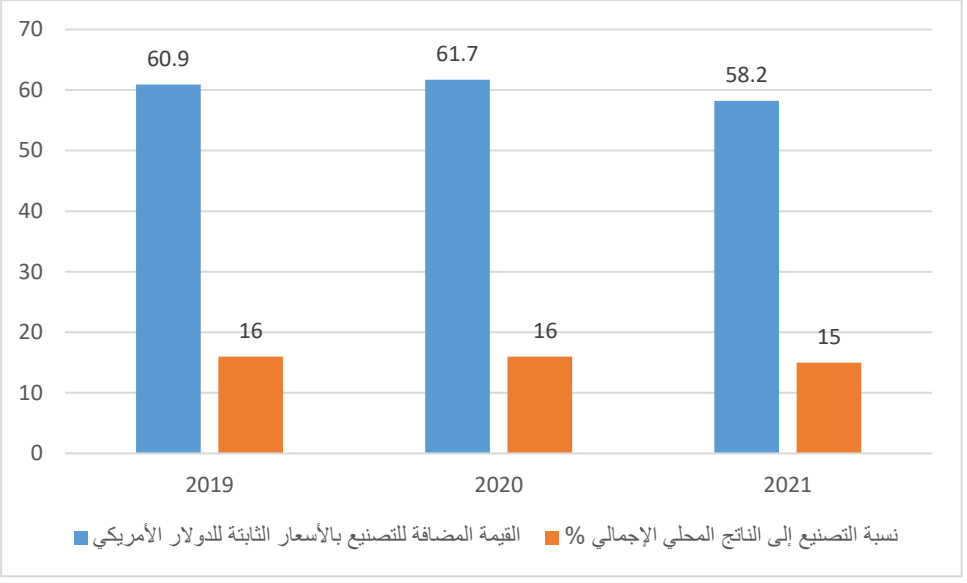

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي أعوام 2019 و2020 و2021.

وبحسب بيانات وزارة الاستثمار سجل نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمار لعام 2018/ 2019 ما نسبته 11.8%، وفي نفس الوقت بلغ نصيبها من التشغيل 12.4%. ويحتل نصيب الواردات الصناعية 66% من إجمالي الواردات، في مقابل 57% للصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات في نفس العام. كما انخفض إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية بنسبة 19.59% ليصل إلى 6,948 منشأة تعمل في 432 صناعة خلال عام 2020، مقارنة بعدد 8,641 منشأة تعمل في 472 صناعة عام 2019. ويلاحظ وجود تركز في إجمالي عدد المنشآت الأكثر أهمية نسبية في 15 صناعة تحويلية بما يصل إلى 2,080 منشأة، وهو ما يمثل 29.94%

من إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام 2020 (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، 2021).

ويوضح الجدول رقم (2) أهم مؤشرات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (2015-2020)، من حيث تطور قيمة الناتج المحلي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية من 456.3 إلى 983 مليار جنيه. وبينما سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية معدلات إيجابية، وكما يظهر من الجدول خلال الفترة المذكورة، شهد عام 2021 معدل نمو سلبي نسبته -5.8%، وذلك على إثر جائحة كوفيد-19.

الجدول 2

أهم مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (2015-2020)

بيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	456.3	570.6	718.6	846.2	958.9	982.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية %	0.76	2.06	4.78	2.79	1.4	5.8 -
نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية لإجمالي الناتج المحلي%	17.06	16.70	16.58	16.39	17.18	16.34

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2022)، آليات تعزيز الصناعة الوطنية، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة. العدد 19، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.

كما ارتفع إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت العاملة بالصناعات التحويلية بنسبة 77.64% ليصل إلى 240,208 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ135,223 مليار جنيه عام 2019. ويلاحظ وجود تركز في إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لعدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام 2020؛ حيث بلغ إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لأكثر 15 صناعة تحويلية أهمية نسبية 131.535 مليار جنيه، بما يمثل 54.7% من إجمالي قيمة

التكاليف الاستثمارية للمنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام 2020 (وزارة التجارة والصناعة، 2020).

يشير ذلك إلى تراجع في أعداد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية بين عامي 2019 و2020، من 8,641 إلى 6,948 منشأة، أي أنه قد انسحبت قرابة 1,693 منشأة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت قيمة التكاليف الاستثمارية إلى 240.208 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بنحو 135.223 مليار جنيه عام 2019، كما يوضحه الشكل رقم (3).

الشكل 3

تطور عدد المنشآت والتكاليف الاستثمارية في قطاع الصناعات التحويلية في مصر عام 2020 مقارنة بعام 2019

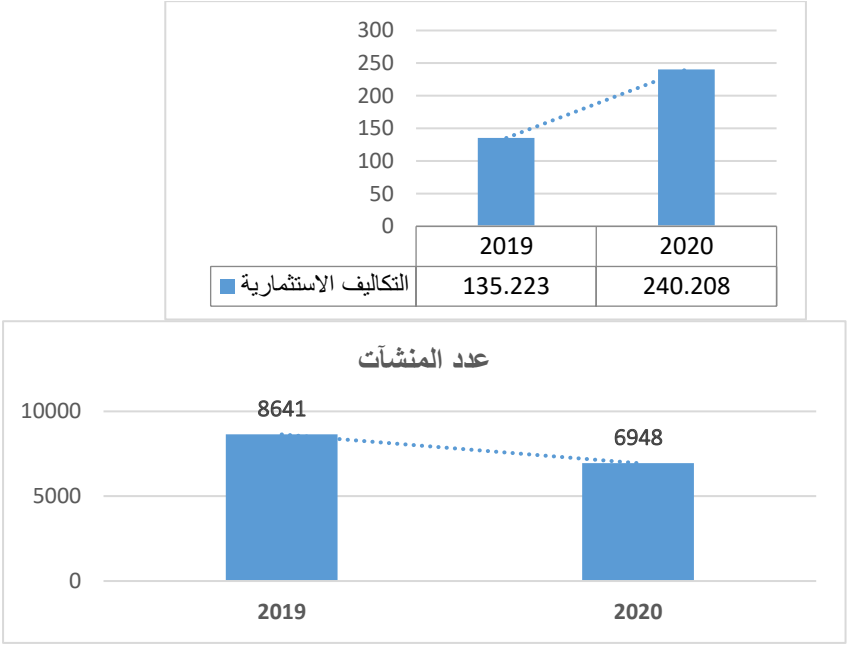

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة التجارة والصناعة عامي 2019 و2020.

وحتى نهاية 2021، بلغ إجمالي عدد المناطق الصناعية في مصر 100 منطقة، كما بلغ الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت المقامة بهذه المدن والمناطق 15,671 منشأة بإجمالي تكاليف استثمارية قدرها 699.117 مليار جنيه. ويلاحظ تركز في إجمالي عدد المنشآت في مناطق بعينها، حيث تسهم 15 منطقة صناعية بنحو 81.2% من إجمالي المنشآت (وزارة التجارة والصناعة، 2022).

صناعة الغزل والنسيج في مصر: الأهمية والمؤشرات قبل الجائحة

تُعدُّ مصر رائدة في صناعات الغزل والنسيج، التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. وقد تطورت صناعة النسيج لتصبح ركيزة أساسية للتنمية المصرية، والمحور الرئيس لصناعة النسيج المتكاملة رأسيًا في منطقة الشرق الأوسط. وتقوم الدولة بعملية إنتاج تبدأ من زراعة القطن، وحتى صناعة الغزل، والأقمشة، والملابس الجاهزة. وصناعة المنسوجات والملابس هي ثاني أكبر قطاع في تشكيل الاقتصاد المصري، بعد الزراعة، وتلعب دورًا رئيسا فيه.

أهمية وتطور صناعة النسيج في مصر

مع السياسة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في منتصف سبعينيات القرن الماضي، قدمت الدولة العديد من الحوافز لتشجيع الاستثمار في قطاع النسيج الخاص، وكان لمشاركة القطاع الخاص تأثير كبير على تطوير أساليب الإدارة، والتشغيل، ومهارات التسويق في هذه الصناعة. إلا أن صناعة النسيج المصرية واجهت أكبر تحدٍ لها عندما انهارت أسواقها الرئيسة مع نهاية الاتحاد السوفيتي، وخاصة تراجع كتلة أوروبا الشرقية، التي كانت بمثابة السوق الرئيس للنسيج المصري. ولذلك، انخفضت الصادرات المصرية بأكثر من 33٪ من عام 1991 إلى عام 1992 (قوشتي، 2021).

ويوضح الشكل رقم (4) تطور نسبة القيمة المضافة للمنسوجات والملابس في مصر خلال الفترة (2013–2019)، والتي سجلت 3.9% عام 2013، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى 3.2% عام 2015، وارتفعت لتصل إلى 8.2% عام 2019، وذلك وفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي.[6]

[6] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations

الشكل 4

تطور نسبة القيمة المضافة للمنسوجات والملابس في مصر خلال الفترة (2013-2019)

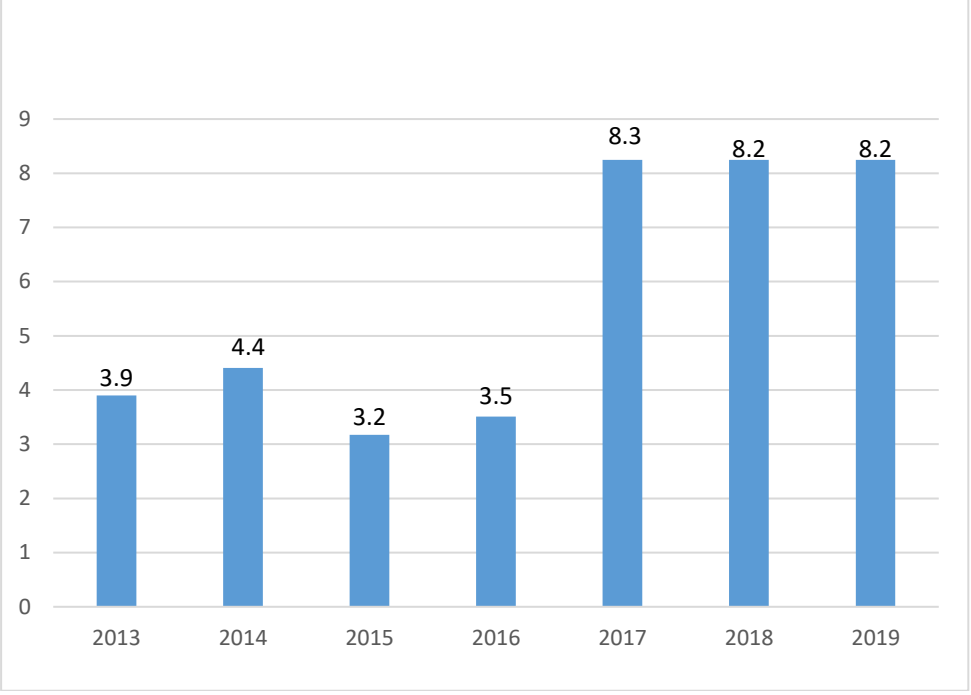

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي عام 2019.

وتكتسب صناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة لمصر، لا سيما إسهامها في التوظيف، والقيمة المضافة والنقد الأجنبي، وتلعب دورًا رئيسًا في تشكيل هيكل الاقتصاد المصري. وفي عام 2020، أسهمت الصناعات النسيجية، والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بنحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل العاملون بها 26% من إجمالي العمالة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021).

كما يمثل قطاع النسيج المصري (الألياف، والغزول/والأقمشة) 3.2٪ من إنتاج القطاع الخاص بقوة صناعية قوامها نحو 3,000 شركة و300,000 عامل. ويمثل قطاع الملابس 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و27٪ من الناتج الصناعي، وتركز 25٪ من صناعة الغزل والنسيج على إنتاج النسيج، منها 12٪ تعمل في المنسوجات المنزلية، و8٪ في مغزولات القطن، و5٪ في المنسوجات الأخرى. ويوجد في مصر أكثر من 2,500 مصنع ملابس، ويُعدُّ القطاع الأول لديها من حيث

القوى العاملة التي سجلت 1.5 مليون عامل، 50٪ منهم من النساء (مركز تحديث الصناعة، 2022).

أما عن **هيكل السوق**، فيسيطر القطاع العام على صناعة الغزل والنسيج بنسبة 50٪ في الغزل، و60٪ في الحياكة، و60٪ في النسيج. وتهيمن على قطاع الغزل والنسيج الصناعات الكبيرة ذات التأثير القوي للقطاع العام، ويمتلك القطاع الخاص 90٪ من جانب صناعة الملابس الجاهزة، وتتكون صناعة القطاع الخاص –بشكل أساسي– من الشركات الصغيرة والمتوسطة (حوالي 75٪)، بينما تتولى الشركات الكبيرة إنتاج النسيج القائم على كثافة العنصر التكنولوجي.

وتَعدُّ الصناعات النسيجية من أهم الصناعات الرائدة في مصر؛ فهي ثاني أكبر القطاعات الفرعية بعد الزراعة والصناعات الزراعية، فقد أسهمت الصناعات النسيجية (الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والمفروشات المنزلية) بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، ويمثل العاملون بها 26% من إجمالي العمالة، وهي من ضمن الصناعات كثيفة العمالة، وتحتل المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية في توفير فرص العمل؛ حيث تسهم في توفير نحو 20% من إجمالي فرص العمل التي يوفرها القطاع الصناعي، وتحتل المرتبة الخامسة بين الصناعات المختلفة حيث تسهم بنحو 7% من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويتركز بها نحو 9% من عدد المنشآت الصناعية، كما تستحوذ على 15.8% من إجمالي الصادرات الصناعية، أما وارداتها فتمثل حوالي 5.4% من إجمالي الواردات الصناعية عام 2020 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021).

وتتمتع مصر بالعديد من العوامل الإيجابية التي جعلتها جاذبة في ساحة النسيج العالمية. والمجالات الأساسية للاستثمار في مصر هي زراعة القطن، وصناعة الغزل والنسيج، والصباغة، والحياكة، وقطاعات الأقمشة. تستورد مصر الخيوط من تركيا، والهند، وباكستان، وتوركمانستان،

والأقمشة الرمادية من الهند، وبنجلاديش، وتركيا، والأسواق الرئيسة لمصر هي الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. وقد احتلت الأقمشة القطنية والنسيجية المرتبة الثالثة في صادرات مصر بنسبة 25٪ من إجمالي الصادرات (Egyptian Textile Industry, 2021).

ويمكن تقسيم اللاعبين الرئيسين في سلسلة قيمة النسيج المصري إلى ثلاثة أقسام: المزارعين (مزارعي القطن)، والمعالجين (مصانع الحلج، والنساجين/صناع الملابس، ومنتجي المنسوجات الجاهزة)، والبائعين (المصدرين وتجار التجزئة)، (Abdallah, 2012).

يُعدُّ قطاع النسيج، باستخدام القطن المحلي والمستورِد، مساهمًا حيويًا في الاقتصاد المصري، حيث يأتي بعد السياحة، وعائدات قناة السويس في توليد الدخل. لكن أداء قطاع النسيج تراجع بسبب القيود المالية إثر الانكماش الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وما صاحبه من انخفاض في قيمة الجنيه المصري. وقد صاحب عدم الاستقرار السياسي لثورة ٢٠١١ تراجع الاستمار الأجنبي في التكنولوجيا الجديدة الذي تشتد إليه الحاجة من قبل صناعة النسيج، وتأخر ظهورها (Swissmem Egypt Symposium, 2017).

وتمتاز مصر بأنها موطن صناعة النسيج المتكاملة رأسيًا فقط في الشرق من الألياف إلى المنتجات النهائية، مثل: الملابس الجاهزة، والمفروشات المنزلية. ويلعب قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة دورًا مهمًّا في الاقتصاد المصري، حيث يمثل 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع، و10٪ من إجمالي الصادرات، و33٪ من القوى العاملة الصناعية في 2020 (وزارة التجارة والصناعة، 2021).

ويهيمن القطاع الخاص على هذه الصناعة، ويتألف -بشكل رئيس- من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (حوالي 75٪)، في حين أن إنتاج النسيج كثيف التكنولوجيا تقوم به الشركات الكبيرة. وقد حققت الصادرات المصرية من النسيج ارتفاعًا في 2018 بنسبة 8٪، تمثل 4٪ من

إجمالي الصادرات غير البترولية الموجهة إلى أكثر من 55 سوقًا. كما تتمتع مصر بالقدرة على توريد ألياف الكتان، والأكريليك، وخيوط الخياطة من قطن، وبوليستر، وأكريليك، وكتان، وصوف، وفيسكوز، ومودال، وبولي بروبيلين، ونايلون وليكرا. ومن حيث المنتجات، تمتلك مجموعة القطن (HS 52) أكبر حصة من الصادرات (40٪)، تليها المنسوجات غير المنسوجة (HS 56) بنسبة (20٪)، ثم منتجات الألياف الاصطناعية (HS 54)، والتي تمثل (15٪) من إجمالي صادرات المنسوجات (وزارة التجارة والصناعة، 2021).

يحتل قطاع الغزل والنسيج أهمية خاصة وتاريخية، حيث يُعدُّ القطن المصري تاريخيًا من أهم السلع الذي تنتجها مصر، وتصدرها، ويتميز بميزة تنافسية عالمية ، ويسهم بنحو .3% من إجمالي الناتج المحلي المصري، وتوظيف 30% من إجمالي القطاع الصناعي في مصر، إضافة إلى المساهمة بنحو 10% من إجمالي الصادرات المصرية (وزارة الصناعة والتجارة، 2019). ويُعدُّ القطاع متكامل بشكل رأسي؛ حيث إن جميع مراحل الإنتاج تتم داخل الدولة بداية من زراعة القطن إلى إنتاج المنسوجات والأقمشة والملابس الجاهزة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021).

آثار أزمة كورونا على الصناعات التحويلية المصرية

تُعدُّ الصناعات التحويلية –بشكل عام– ومنها صناعة الغزل والنسيج –بشكل خاص– من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بأزمة كورونا (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2020)، وذلك لعدة أسباب، منها:

أولًا: الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات الاقتصادية قابلية للتجارة، ولا سيما التجارة الخارجية.

ثانيا: العولمة ذات علاقة وطيدة بقطاع الصناعات التحويلية، فقد أدت إلى انتشار مراحل الصناعة التحويلية في العالم كله، وارتباط العملية الإنتاجية في أي دولة بسلاسل التوريد العالمية؛ ما ترتب عليه زيادة حساسية القطاع للأزمات المختلفة.

ثالثًا: اعتماد الصناعة التحويلية في مصر-بشكل كبير- على مستلزمات الإنتاج الأولية والمستوردة، والتي تشكل في مجملها ما يقرب من 44% من إجمالي الواردات المصرية عام 2019، وفقًا لنشرة التجارة الخارجية 2020؛ إذ إن عدم توفر مستلزمات الإنتاج يهدد بتوقف العملية الإنتاجية تمامًا، أو تخفيض الطاقة الإنتاجية للمصانع في أقل التقديرات. ويضاف إلى ذلك الشق الإنساني، وهو تأثير جائحة كورونا على قدرة عنصر العمل على الانتظام والإنتاج، بما قد يهدد الإنتاج ويثبط الإنتاجية.

ومن بين **تأثيرات جائحة كورونا على الصناعات التحويلية في مصر**، ما يلي:

1- **انخفاض الإنتاج الصناعي في مصر** خلال الفترة (سبتمبر 2019-أبريل 2020). وكانت معدلات نمو الإنتاج الصناعي سالبة حوالي (-1.7%) في سبتمبر 2019، و (-25.6%) في أبريل عام 2020. لذلك فإن جائحة كوفيد-19 أدت إلى انخفاض الإنتاج الصناعي، وبالتبعية انخفاض الناتج الصناعي، كما يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل 5

معدل نمو الإنتاج الصناعي في مصر 2019 و2020

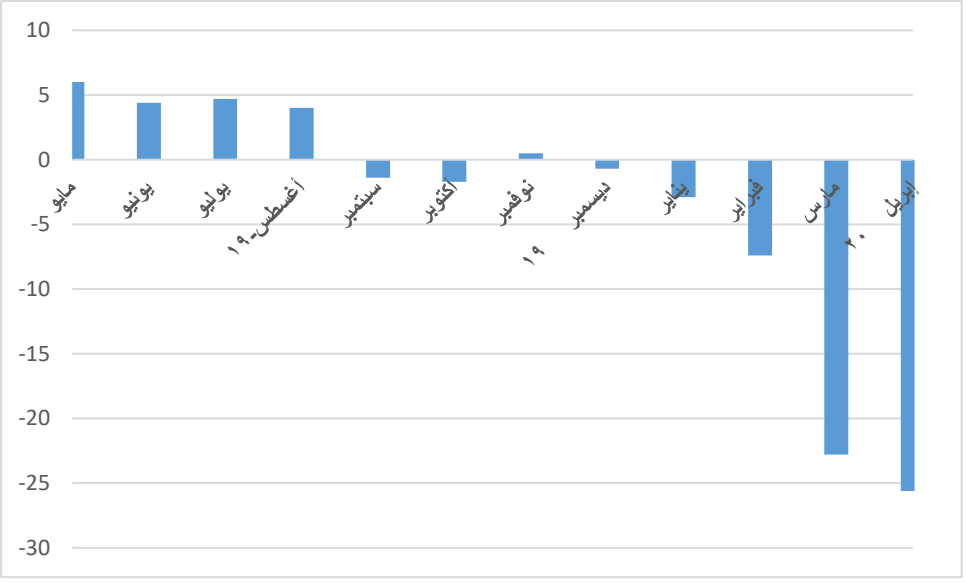

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات Trading Economics، 2019 و2020.

2- ارتفاع مؤشر مديري المشتريات بمصر إلى 48.6 نقطة في مايو 2021 مقارنة بـ 47.7 نقطة في الشهر السابق. وقد كان هذا هو الشهر السادس على التوالي من الانكماش في القطاع الخاص غير النفطي، ولكنه أقل انكماشًا منذ يناير (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021). ووسط التأثير المطول لاضطرابات كوفيد-19 استمر الإنتاج في الانخفاض، لكن الانكماش تراجع إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر. في الوقت ذاته، انخفضت تدفقات الطلبات الجديدة للشهر السادس، على التوالي، ولكن إلى الحد الأدنى منذ فبراير.

وعليه، توصلت الدراسة إلى وجود عدد من الآثار السلبية والإيجابية المختلفة كما يلي:

1- أهم الآثار السلبية لأزمة كورونا على صناعة الغزل والنسيج

- انخفاض مبيعاتها المحلية نظرًا لصعوبة المنافسة مع مثيلاتها من الخارج، وتعرض القطاع خلال العقود الثلاثة الأخيرة لسلسلة من إجراءات الخصخصة التي أثرت على أداء القطاع. وطبقًا لآخر البيانات الصادرة من البنك المركزي المصري في النشرة الإحصائية

لأبريل 2021 عن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر في الأسواق الخارجية، فهي أكثر المجالات تأثرًا مع إغلاق مجالات التصدير والاستيراد.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من غزول وأقمشة بمعدلات كبيرة تجاوزت 100%؛ حيث زاد سعر الغزل من 55 جنيها إلى 102 جنيه عام 2020، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج؛ الأمر الذي ينعكس على أسعار الملابس الجاهزة، بما يؤدي إلى ركود المبيعات، وخفض الطاقات الإنتاجية بنسبة 50% (راتب، وآخرون، 2022).
- معاناة بعض مصانع الغزل والنسيج من نقص مستلزمات الإنتاج؛ حيث إن أغلب الواردات المصرية من النسيج من مستلزمات الإنتاج (تمثل حوالي 60% من المنتج النهائي) تتمثل في الغزل والأقمشة، ومن أكبر خمس دول تستورد منها مصر الغزول والأقمشة الصين بنسبة 50% (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 11 أبريل 2020).
- انخفاض الصادرات من الملابس الجاهزة لتصل إلى 1.4 مليار دولار عام 2020 مقارنة بنحو 1.7 مليار دولار عام 2019، ذلك بسبب تداعيات كورونا، كما انخفضت صادرات الأقمشة والنسيج (-19.3%) خلال الفترة (يوليو-ديسمبر 2020) (البنك المركزي المصري، أكتوبر 2021).

2-أهم الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على صناعة الغزل والنسيج

- استخدام التكنولوجيا الحديثة وآليات التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي لصناعة النسيج؛ مما يتيح الوصول إلى قاعدة عملاء أكثر، وفتح أسواق تصديرية جديدة لمصر، حيث فرضت جائحة كورونا أنماطًا تسويقية غير تقليدية، وجعلت الاعتماد أكبر على التقنيات الرقمية، وأصبح من الضروري للمصانع المحلية الاعتماد على التجارة الإلكترونية، وتم إطلاق منصة

إلكترونية خاصة بتسويق منتجات مصانع الملابس الجاهزة إلى الأسواق المحلية والدولية (راتب، وآخرون، مرجع سابق).

- زيادة طلبيات بعض المصانع لتغيير النشاط بسبب تغيرات الطلب في السوق المحلية والأسواق الخارجية، وكانت معظم الطلبيات من صناعات الملابس الجاهزة التي تحوَّل عددًا كبيرًا منها لصناعة الكمامات الطبية؛ لتلبية زيادة الطلب عليها أثناء أزمة كورونا (مغاوري، 2020).
- إعطاء فرصة قوية أمام صناعة النسيج لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة، وزيادة تنافسيتها في الأسواق التصديرية؛ حيث أدت أزمة كورونا إلى خفض طاقات التصنيع في مصانع الصين؛ ما مثَّل معه فرصة للمصانع المحلية للتصدير (راتب، وآخرون، مرجع سابق).

دور الدولة في حفز صناعة الغزل والنسيج في مصر

نظرًا لأهمية صناعة الغزل والنسيج في مصر قامت الحكومة ببذل الجهود لإحياء الصناعة، ووضعها على الخريطة الدولية من خلال دراسة ظروف تصنيع النسيج بشكل شامل. وتُبذل هذه الجهود لإنهاء المشاكل التي تواجه الصناعة للاستفادة من إمكاناتها الكاملة، وتم وضع خطط لتوسيع منهجية التشغيل، وتطويرها من أجل بيئة منتجة، ديناميكية وآمنة، تشجع الاستثمارات الحالية والمستقبلية.

ومن أهم الجهود التي بُذلت ما يلي:

- عام 2016، كان قطاع النسيج من بين القطاعات الخمسة التي اختارتها وزارة التجارة والصناعة ليكون العمود الفقري للاقتصاد المصري، تماشيًا مع "استراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر 2030"، ويعمل أصحاب المصلحة في الصناعة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، هي: تعميق الصناعة، وترشيد الواردات، وزيادة الصادرات. وبدأت الحكومة خططًا طموحة

للارتقاء بصناعة الغزل والنسيج في القطاع العام بتكلفة إجمالية بلغت 25 مليار جنيه، وفي إطار زمني مدته أربع سنوات (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021).

- إحياء زراعة القطن من خلال زيادة الصادرات من المنتجات النهائية بدلًا من الاعتماد على تصدير القطن الخام، مما يسمح للصناعة بالاستفادة من القيمة المضافة الأعلى؛ حيث عانت شركات القطاع العام منذ فترة طويلة من خسائر بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ديون بعض الجهات الحكومية، ونقص القوى العاملة المؤهلة بشكل مناسب، ولم يتم تحديث المصانع والآلات منذ عقود (El-Fiqi, 2019).
- إعادة هيكلة مصانع القطاع العام والقطاع الخاص، وتطوير أول منطقة نسيج من قبل القطاع الخاص المصري، وإتاحتها للمستثمرين المحليين والدوليين، وتحديث مصانع الغزل والنسيج بالمعدات والماكينات من الشركات العالمية، وتطوير البنية التحتية للمصانع، ورفع كفاءة الماكينات القديمة؛ ستتمتع هذه بتسهيلات كبيرة، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية وتوافر القوى العاملة لتعزيز صناعة النسيج.
- وفي يناير 2018، أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن خطط لتطوير أكبر مدينة نسيج في مصر في مدينة السادات، برأسمال قدره ملياريَ دولار أمريكي، على مدى سبع سنوات (تاريخ الانتهاء المتوقع للمشروع في 2026). وفي غضون ذلك، أبرمت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عقد إنشاء أول مدينة نسيجية بنظام المناطق الحرة بمحافظة المنيا. ويتم تمويل المشروع من قبل شركة صينية وافقت على تمويل المدينة الجديدة باستثمارات 324 مليون دولار أمريكي (Egypt Today, 2018).
- تم تنفيذ استراتيجية تحديث شاملة من قبل الحكومة المصرية لتطوير صناعة النسيج في كل من القطاعين العام والخاص. وبناءً على الاستراتيجية، يخطط القطاع العام لتحديث قطاع

النسيج المملوك للدولة باستثمارات مخصصة تبلغ نحو 24 مليار جنيه مصري على مدار ثلاث سنوات اعتبارًا من عام 2019، وسيتم تمويل هذه الميزانية من خلال بيع الأصول غير المستخدمة، وسيتم تنفيذ ذلك من خلال دمج 24 مصنعًا عامًّا في عشرة مصانع فقط على أحدث طراز، بينما يتم أيضًا دمج 24 مصنعًا حاليًا لحلج القطن في 14 منشأة فقط قيد التشغيل. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فهناك خطط لإنشاء مركز تدريب للعاملين؛ لصقل مهاراتهم؛ وتوسيع انكشافهم، وفتح أسواق جديدة، وتفعيل صندوق دعم الصادرات.

- تهدف الدولة حاليًا إلى جعل مصر محورًا صناعيًا إقليميًا لقطاع النسيج بمنطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، وتم البدء في تنفيذ خطة تطوير شركات الغزل والنسيج، التي تتضمن دمج تسع شركات حليج وتجارة وكبس في شركة واحدة، ودمج 22 شركة غزل ونسيج وصباغة في تسع شركات كبرى، وتحديد ثلاث مراكز رئيسة متكاملة تضم كافة مراحل الصناعة، وثلاث مراكز للتصدير، وتخصص الشركات الست الباقية في مرحلة تصنيع معينة (غزل، نسيج، صباغة، وتجهيز) أو منتجات تستهدف فئة معينة، مثل: الجينز والمنسوجات الشعبية، وقد تم الانتهاء من 90% من أكبر مصنع غزل بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة. (فهمي، أغسطس، 2022). ويلخص الجدول رقم (4) إجراءات الدولة للحد من آثار جائحة كورونا على قطاع الغزل والنسيج في محاولة منها لحفزه.

الجدول 4

الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من آثار جائحة كورونا على قطاع الغزل والنسيج

التاريخ	الإجراء
22 مارس 2020	خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة بقيمة 4.5 دولارات، كما تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة عشرة قروش.
1 أكتوبر 2020	الموافقة على إنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة تياباي إيجيبت المحددة بالمنطقة الصناعية الثالثة A1 بمدينة العاشر من رمضان؛ لمزاولة نشاط الصناعات النسيجية، وإنتاج الأقمشة والملابس الجاهزة بأنواعها.

التاريخ	الإجراء
12 ديسمبر 2020	أعلنت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عن حزمة إجراءات جديدة خاصة بقواعد تنظيم العمل في إطار الالتزام بالتدابير الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا.
13 ديسمبر 2020	قرر مجلس إدارة شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة إعلان من لهم الحق في الإجازات الاستثنائية لحين صدور قرارات أخرى، وهم العاملة الحامل أو التي ترعى طفلًا يقل عمره عن ١٢ عامًا.
29 ديسمبر 2020	قررت وزارة الصناعة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية على الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة خارج وداخل أوقات الذروة بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات/ساعة.
	مد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية.
	منح فترة سماح لمدة ستة أشهر لسداد إيجار الوحدات الصناعية الجديدة بعد إتمام إجراءات التخصيص.

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على جريدة الوقائع المصرية، أعداد مختلفة.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن خفض التكلفة الخاصة للمدخلات الأساسية للغاز أمر فعَّال يهدف تقليل التكلفة النهائية للمنتج النهائي، وهو ما يجب العمل عليه حتى يتسنى للصناعة الاستمرارية بنفس معدلات الإنتاج السابقة. وفي الوقت ذاته، فإن إجراءات الإجازات والتدابير الاحترازية إجراءات مؤقتة ستزول مع قلة انتشار الفيروس، لكن يظل الإبقاء على الإطار العام لها أمرًا مهمًا. وفي ذلك الوقت، فإن خطط التوسع ومد العمل بالرخص يُعدُّ أمرًا ذا فاعلية في الأجل القصير، لكنه في الأجل الطويل يحتاج إلى إعادة نظر لاستدامة التراخيص وزيادة مدة تشغيلها لآجال أطول، إضافة إلى أن التوسع في المناطق النسيجية يحتاج لخطة استراتيجية يتكامل معها عمل الوزارات المختلفة من أجل تحسين الإنتاج، وزيادة فرص العمل في المستقبل.

وعليه، يرى الباحث أن قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الغزل والنسيج جزء منه يحتاج لمزيد من الخطوات للتوجه نحو تبنِّي نهج تعميق الصناعة، والاستفادة منه في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز وتوليد المزيد من فرص العمل، وهو ما يضع على عاتق صانعي السياسات والمصنعين المزيد من المسؤولية تجاه القطاع، كما أن السياسات التحفيزية الاستباقية التي اتخذتها

الحكومة تعتبر كافية حتى الآن، قياسًاعلى ما قامت به العديد من البلدان، وفي ضوء مساحة التحرك التي توفرها المالية العامة. كما أن التعامل وفق استراتجية طويلة الأجل يُعدُّ الخيار الأفضل، خاصة أن الإجراءات المنفذة تختص بالأجل القصير فقط.

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل آثار جائحة كورونا على الصناعات التحولية بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر، وعبر المنهج التحليلي الوصفي أثَّرت جائحة كورونا سلبًا وبصورة متعددة الأبعاد على قطاع الصناعات التحويلية العالمي، وكذلك على صناعة الغزل والنسيج. وعلى هذا النهج، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- تطور القيمة المضافة للتصنيع على مستوى العالم خلال الفترة (1997-2021)، والذي شهد قفزة هائلة من 8.15 تريليونات دولار إلى 13 تريليونًا، بما يعني أنه في عقدين من الزمان قد تزايدت بنسبة 45%؛ وذلك نتيجة لتطورات وقفزات هائلة في التكنولوجيا، والرقمنة، والأتممة، وغيرها من العوامل التي دفعت التصنيع للتقدم، وتُعدُّ الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أكبر عشر دول منتجة للنسيج عام 2019؛ حيث تستحوذ الصين على هذه الصناعة بأكثر من النصف 52.5%، تليها الهند، والولايات المتحدة الأمريكية بنسب 6.9%، و5.3%، على الترتيب.
- أبرزت الدراسة تعدد تأثيرات جائحة كورونا-19 على قطاع الصناعات التحويلية من خلال قنوات عديدة هي: الطلب، والتوظيف، والتجارة الخارجية، وهيكل الصناعة ذاته، والأسعار. وبشكل عام كان تأثير الجائحة على صناعة الغزل والنسيج سلبيًا، وشهد العديد من البلدان تراجعًا. وثمة نقطة متباينة تتعلق من جانب بأن صناعة النسيج أصبحت أكثر آلية بما يعني

إمكانية استمرارها حال استمرار أو تفشي جائحة كورونا، وفي المقابل، فإن قطاع تصنيع المنسوجات والملابس قد لا يخلق المزيد من فرص العمل، وهو ما يزيد من معدل البطالة.

- تلعب الصناعات التحويلية في مصر دورًا مهمًا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، والاستثمار، والتجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع غير الرسمي في الصناعات التحويلية. وقد عملت الدولة في بدايات المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد، وتحديدًا دور القطاع الخاص، وتمثل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 15% عام 2020. وهو ما يشير إلى تراجع في أعداد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية بين عامي 2019 و2020، من 8,641 إلى 6,948 منشأة؛ أي أنه قد انسحبت قرابة 1,693 منشأة من السوق في ذات الوقت.
- أثرت جائحة كورونا على انخفاض الإنتاج الصناعي في مصر بنسبة -25.6% في أبريل من عام 2020 مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، غير أنه عاد للزيادة مجددًا عام 2021.
- أثَّرت أزمة كورونا على صناعة الغزل والنسيج تأثيرًا سلبيًا تمثل في انخفاض مبيعاته المحلية، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من غزول وأقمشة، ومعاناة بعض مصانع الغزل والنسيج من نقص مستلزمات الإنتاج، وانخفاض الصادرات من الملابس الجاهزة عام 2020 مقارنة بعام 2019.
- من الآثار الإيجابية لأزمة كورونا على صناعة الغزل والنسيج استخدام التكنولوجيا الحديثة، وآليات التجارة الإلكترونية، والتحول الرقمي لصناعة النسيج، وإطلاق منصة إلكترونية خاصة بتسويق منتجات مصانع الملابس الجاهزة إلى الأسواق المحلية والدولية، وزيادة طلبيات بعض المصانع؛ لتغيير النشاط لصناعة الكمامات الطبية لتلبية زيادة الطلب عليها أثناء أزمة كورونا،

وإعطاء فرصة قوية أمام صناعة النسيج لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة، وزيادة تنافسيتها في الأسواق التصديرية.

وفي ذات الإطار تقترح الدراسة ما يلي:

- تغيير نمط اندماج الصناعات المصرية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ وذلك للحد من تأثر هذه الصناعات عند سقوط أو انقطاع هذه السلاسل في ظل الصدمات الخارجية، وضمان دور ملائم للصناعات المصرية في هذه السلاسل.
- تنويع مصادر حصول الصناعات المصرية وصناعة الغزل والنسيج على مستلزمات الإنتاج، وتقليل الاعتماد على السوق الصيني بشكل رئيس.
- العمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات المصرية داخليًا كلما كان ذلك ممكنًا، بمعنى أن تعتمد الصناعات المحلية على مستلزمات الإنتاج التي توردها سلاسل التوريد المحلية، وهو ما يضمن استقرار هذه الصناعات ونموها، ويسهم في الحد من الاستيراد، والتأثر بالصدمات الخارجية، وفي خفض التكاليف الخاصة بالنقل والتخزين.
- العمل على نقل تكنولوجيات حديثة في مجال الغزل والنسيج تساعد على زيادة الناتج والإنتاجية.
- إعادة النظر في عملية خصخصة المشروعات العامة، خاصة الحيوية، كالغزل والنسيج، وما إلى ذلك.
- استمرار تبنِّي الدولة لسياسات تشجيع الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج وفق التقنيات التكنولوجيا الحديثة، ودعم صناعة الغزل والنسيج، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع إنشاء المدن النسيجية المتكاملة.
- تشجيع دخول استثمارات جديدة في مجال تصنيع الغزل والنسيج القائم على استخدام الأقطان المصرية طويلة التيلة؛ لتعظيم الاستفادة من قيمة هذه الأقطان، والتركيز على صناعات الغزل

والنسيج المكملة كالصباغة، والتجهيز، والإكسسوار، والألياف الصناعية، مع منح حوافز للمستثمر المحلي في هذه الصناعات المغذية؛ لتشجيع القطاع الخاص.

- اعتبار قطاعات الغزل والنسيج قطاعاتذات أولوية قصوى معبرة عن هوية مصر الاقتصادية، ومعاملاتها.
- التأكيد على إنشاء مراكز تدريب لجميع التخصصات المرتبطة بالصناعات النسيجية لتطويرها، وصولًا إلى مستوى متميز للمنتجات مطابق لاحتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.
- سرعة الانتهاء من تطوير محالج القطن وشركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، وصولًا إلى مستويات جديدة من الإنتاج الاقتصادي المنافس، وبمعدلات متسارعة.
- التوسع في زراعة الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة وتعزيزها كسلع وسيطة؛ لتغطية احتياجات المصانع المحلية، والحد من استيرادها من الخارج.

المراجع

المراجع العربية

البنك المركزي المصري. 2021 النشرة الإحصائية. إبريل. القاهرة.
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticalBulletin.aspx

أبو القمصان، سيد. (يونيو 2021). *التنمية الصناعية في مصر: الدروس المستفادة من خبرات الماضي والتجارب الدولية*. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة العمل رقم 21.

راتب، إجلال، مرسى، سلوى، ورشاد، أحمد، والشريف، سهير، وآخرون. (يوليو 2022). تنمية سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لتعزيز تنافسية الصادرات. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (327). معهد التخطيط القومي. القاهرة.

فهمي، أسماء. (أغسطس 2022). تطوير صناعة الغزل والنسيج في مصر: جهود وتحديات. المرصد المصري.

قاعدة بيانات البنك الدولى. (2022). https://data.albankaldawli.org/indicator

قوشتي حمزاوي، أسامة. (2021). معوقات تصدير المنسوجات والتحديات التى تواجه صناعة المنسوجات فى مصر. *مجلة العمارة والفنون والعلوم* الإنسانية، *6*(28)، 747-726
doi:.10.21608/mjaf.2019.11730.1134

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (أبريل 2020). الصناعات التحويلية مجتمعة، سلسلة رأي في أزمة، العدد 6.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (أغسطس 2021). الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول "التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الصادرات". سلسلة رؤى على طريق التنمية. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2022). آليات تعزيز الصناعة الوطنية. *مجلة آفاق اقتصادية معاصرة19*. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة.

مغاوري، شلبي. (نوفمبر 2020). تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*. عدد خاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية في مصر.

وزارة التجارة والصناعة. (2020). اتجاهات الصناعة التحويلية في مصر عام 2020 مقارنة بعام 2019. قطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي. القاهرة.

وزارة التجارة والصناعة. (2021). الموقع الرسمي. http://www.mti.gov.eg

وزارة التجارة والصناعة. (2022). قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة. مركز تحديث الصناعة. القاهرة.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. (2020). بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/sector.aspx?SectorId=99

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2021. مؤشر مديري المشتريات. القاهرة.
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=91

المراجع الأجنبية

Abdallah, R. (2012). The textile cluster in Egypt. *Microeconomics of Competitiveness*. May 4.

Alvarez, F. E., Argente, D., & Lippi, F. (2020). *A simple planning problem for COVID-19 lockdown.* Massachusetts, MA: NBER Working Papers from National Bureau of Economic Research.doi: 10.3386/w26981.

Antràs P. (2020). *De-globalisation? Global value chains in the post-COVID-19* Age. Massachusetts. National Bureau of Economic Research. doi: 10.3386/w28115.

Bailey, D., Rajic, I. (2020) *Manufacturing and Brexit.* London: The UK in a Changing Europe.

Baker, S. R., Bloom, N., Davis, S. J., & Terry, S. J. (2020). *Covid-Induced Economic Uncertainty*. Massachusetts, MA: NBER Working Papers from National Bureau of Economic Research. doi: 10.3386/w26983.

Bridger, A. (2020). Manufacturing jobs in Australia: Long-term trends and the impact of COVID-19, December, https://www.manmonthly.com.au/features/manufacturing-jobs-australia-long-term-trends-impact-covid-19/.

Bureau of Economic Analysis. (2020). U.S. International trade in goods and services, April 2021.

https://www.bea.gov/news/2021/us-international-trade

Confederation of British Industry. (2020). *Industrial Trends Survey*. London: CBI. Cushman & Wakefield's. (2021). *Global Manufacturing Risk Index,* Cushman Wakefield.

Deloitte. (2021). The impact of Covid-19 on global manufacturing location strategy, Discussion points, November.

Egyptian Textile Industry. (2021). Egypt's implementation of a strategic plan for Egyptian cotton production revival. https://egytex.com/

Egypt Today. (2019). Chinese Company to fund new textile city in Minya by $324M.
https://www.egypttoday.com/Article/3/63560/Chinese-Company-to-fund-new-textile-city-in-Minya-by

El-Fiqi, M. (2019). Egypt: Upgrading spinning and weaving public-sector companies. *Ahramonline*. Sunday 7 Jul.

Eurostat. 2021. https://ec.europa.eu/eurostat/data/database.

Frequency Products Ltd. (2021). COVID-19 and its effect on the electronics manufacturing industry. 25th February. https://www.iqdfrequencyproducts.com/blog/2021/02/25/covid-19-and-its-effect-on-the-electronics-manufacturing-industry/

Global Textile Industry Factsheet. (2020). *Top 10 largest textile producing countries and top 10 textile exporters in the world.* BizVibe.

Gozgor, G. (2018). *Robustness of the KOF index of economic globalization.* World Econ. doi: 10.1111/twec.12546

Grand View Research. (2022). Textile market size, share & trends analysis report, by raw material (cotton, wool, silk, chemical), by product (natural fibers, nylon), by application (technical, fashion), by region, and segment forecasts. 2022–2030. Market Research.com

Harris J., Sunley, P., Evenhuis, E., Martin, R., Pike, A., & Harris R. (2020). The Covid-19 crisis and manufacturing: How should national and local industrial strategies respond? Local Economy, *SAGE Journals*, *35*(4), 403–415. doi:10.1177/0269094220953528

Hughes, R., Leslie, J., McCurdy, C., Pacitti, C., Smith, J., & Tomlinson, D. (2020). *Doing more of what it takes: Next steps in the economic response to coronavirus*. London: Resolution Foundation.

Jones, C. J., Philippon, T., & Venkateswaran, V. (2020). *Optimal mitigation policies in a pandemic: Social distancing and working from home*. Massachusetts. MA: NBER (Working Papers from National Bureau of Economic Research (2020).

doi: 10.3386/w26984

Kronenwet, D. (2020). *Manufacturing industries and COVID-19*. Oliver Wyman

Kumar, A. (2020), COVID-19 impact on sustainable production and operations management, Sustainable Operations and Computers, Volume 1, P1-7.

Lu, S. (2020). *State of the U.S. textile and apparel industry: Output. employment and trade.* Fash455 GlobL apparel & Textile Trade and Sourcing*,* University of Delaware.

Lu, S. (2021). *Regional supply chains still shape textile and apparel trade***.** Just-Style.

Magelssen, B. (2020). *Examine COVID-19 impact on manufacturing.* The University of Texas at Dallas. September.

Marco, D. M., Baker, M. L., Daszak, P., Barro P., Eskew, E., Godde, C., … Ferrier S., (2020). Sustainable development must account for pandemic risk**.** *Opinion.* Natl. Acad. Sci. USA.

McKibbin, W., & Fernando, R. (2020). *The Global macroeconomic impacts of COVID- 19: Seven scenarios.* Cama Working Paper (19/2020). Australian National University

McKinsey & Company. (2020). *COVID-19 in the United Kingdom: Assessing jobs at risk and the impact on people and places.*

https://www.mckinsey.com/industries/public-and-social-sector/our-insights/covid-19-in-the-united-kingdom-assessing-jobs-at-risk-and-the-impact-on-people-and-places

OECD. (2020a). *Economic outlook: The world economy on a tightrope*. Paris.

OECD. (2020b). *Economic outlook.* Volume 2020 Issue 1.

Oliver Wyman. (2020). *Managing costs in times of COVID-19. Focus on transformation, rather than reactive cost-cutting in manufacturing industries*.
https://www.oliverwyman.com/our-expertise/insights/2020/nov/manufacturing-industries-2030/by-function-new-sources-of-value/managing-costs-in-times-of-covid-19.html

Report Linker. (2022). *Textile global market report 2021: COVID 19 impacts and recovery to 2030.*

Richter, F. (2021). China is the world's manufacturing superpower. Manufacturing, Statista, May. https://www.statista.com/chart/20858/top-10-countries-by-share-of-global-manufacturing-output/

Sheng, L. (2021). *Is the Western hemisphere textile and apparel supply chain in trouble?* Department of Fashion & Apparel Studies. University of Delaware. May 4.

Song, Y., Xiazhen H., Yilin, H., & Zhou, L. (2021). The impact of the COVID-19 pandemic on China's manufacturing sector: A global value chain perspective. *Front Public Health*, 14 May. |doi: 10.3389/fpubh.2021.683821

Sulistiyani, & Riyanto, S. (2020). The impact of the COVID-19 pandemic on the manufacturing industry**.** *International Journal of Research and Innovation in Social Science, IV*(IV). June 2020|ISSN 2454-6186.

Swissmem Egypt Symposium. (2017). Egyptian textile industry's resurgence is overdue. Switzerland's textile machinery. Press Release.

Trading Economics, 2022. Business Confidence. https://tradingeconomics.com/euro-area/business-confidence

Turrillo, H. (2020). Global textile industry overview: China, The U.S. and europe dominates the market. *Fashion abc.* https://www.fashionabc.org/global-textile-industry-overview-china-u-s-europe-dominates-market/

UNCTAD. (2020). *Coronavirus could shrink global FDI by 5% to 15%.* March. https://unctad.org/news/coronavirus-could-shrink-global-fdi-5-15

UNIDO. (2020). *Impact of COVID-19 on the manufacturing sector in Egypt*. UNIDO Egypt Regional Hub Briefing Note | April.

UN Comtrade Database, 2021. https://comtrade.un.org/

UNIDO. (2022). *Manufacturing sector recovery continues but future is unpredictable.* https://www.unido.org/news/manufacturing-sector-recovery-continues-future-unpredictable

World Bank. (2020). ***Global Economic Prospects.*** Washington. DC: The World Bank.

Web site https://data.albankaldawli.org/indicator/